قال بطهارتها مع حرمتها وكذلك القعو اعلى ان الخمر اذا تخللت بنفسها طهرت
واجمعوا على نجاسة السباع والجوارح طاهرة وعلى ان الخيل والحمار طاهرة
بدع في ماء قليل فالماء باق على طهارته والقعو اعلى ان الرطوبة التي تخرج من المعدة
نجسة الا ما حكي عن ابي حنيفة هذا ما ذكره من مسائل الاجماع والاتفاق واما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الاربعة ان الخمر نجسة مع قول داود وبطهارتها
مع تحريمها كما مر فالاول مشدد والثاني في الزبور والثالث مخفف من جهة عدد وجوب
التطهر منها لانه لا يلزم من حرمتها نجاستها كالميسر والانصاب والازلام
وانما هي نجسة من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى انما المشركون نجس فرجح الاكثر
الى من بقي الميزان وكان الثاني ضعيفا حد افاهم ومن ذلك قول الامام الشافعي واحمد
وابي حنيفة نجاسة الكلب مع قول الامام مالك بطهارته فالاول مشدد في نجاسة
وفي الطهارة من ولوغه سبعا لنجاسته لا عند ابي حنيفة فانه يقول الغسل منه مرة
ان زال العين بها والا فلا بد من غسله حتى يغلب على الظن ازالتها ولو بعشر مرات
واكثر كسائر النجاسات لا سبعا وقال مالك هو طاهر ويغسل من ولوغه سبعا لا تعبدا
بذلك لتعدي لا يعقل وكذلك القول فيما اذا ادخل الكلب عضو امن اعضائه في
الاناء فانه كالولوغ خلافا لمالك فانه يخص الغسل سبعا بالولوغ فقط فرجح الامر
الى من بقي الميزان ووجه من قال بنجاسة عينه وصفته عاعدم صحة انفكاك الصفة
عن الذات ووجه من قال بطهارة ذاته ان الاصل في الاشياء الطهارة وانما النجاسة
عارضة فما نهاصادر عن تكوين الله تعالى القدوس الطاهر ومن الادب لنا طهارة
عينها ثم ان رأينا انا ما نصر استعمالها في بدن وثوب واجتنبناها وقد اجمع
اهل الكشف على ان الاكل والشرب من سور الكلب يورث القساوة في القلب حتى
لا يصير العبد محل الموعظة ولا يفعل شيئا من الخيرات قد جرب ذلك شخص من
اصحابنا المالكية فشرب من لبن شرب منه كلب فمكث تسعة اشهر وهو مغبوط القلب
عن كل خير حتى كاد ان يهلك والذي يحصل منه ما ذكر يجب اجتنابه ويجوز الطلاق
النجاسة عليه سواء اراد ان الذات مع الصفة او الصفة فقط كما طلق الله تعالى
اسم الرجس على المشركين من حيث صفتهم التي هي الكفر فاذا اسلم احدهم طهر فلو كانت
النجاسة لعينه لكان لا يطهر بالاسلام وسمعت سيدي علي الخواص رحمه الله
ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب الا ما نهى عنه الشارع من بيعه واكل ثمنه

واما

واما من جهة صفته فهو نجس من حيث ان نفس يمتنع القلب فيجب اجتنابه كما تجتنب
سم الافاعي من حيث ضرر ما في البدن مع القول بطهارة ذاتها ولا يلزم من وجوب الاجتناب
لانه نضر في الدين قالوا ولا يدع في تسمية الكلب نجسا من حيث اثره وطاهرا من حيث
عينه كما سمى الله تعالى المشركين نجسا والميسر والانصاب والازلام رجسا مع
اجماع العلماء الاربعة على طهارة جسم المشرك وكذلك آلة القمار والانصاب
والازلام قالوا ولما كان سور الكلب يورث في القلب الذي عليه مدار الجسد
موتا او ضعفا يمنعه من قبول المواعظ التي تدخله الجنة بالغ الشارع صلى الله
عليه وسلم في الغسل من اثره سبعا احدا ما بتراب فعالة لذلك الاثر فما لكلب
فانه جمع فيه بين الماء والتراب لان اذا اجتمعا انتفى الردع فعلم ان لمراد الشارع
بالغسل من اثر ولوغه سبعا لا نبا في القول بطهارة جسمه كالثعبان مع سمه كما مر
فلذلك قال الشارع في الامر بالغسل منه سبعا احدا هما بتراب مبالغة في الشفقة
على دينا والرحمة بنا وكذلك لا نبا في القول بنجاسة صفته القول بطهارة جسمه
لعدم انفصال الصفة المذكور من الذات انتهى فكما اطلق الامام الشافعي ومن وافقه
نجاسة الكلب ذاتا وصفة توسعا كذلك ما للك ومن وافقه اطلاق الطهارة
على الكلب ذاتا وصفة توسعا وتغليبا لعدم انفكاك الصفة عن موصوفها وعلمه
كما مر وكان اخي افضل الدين رحمه الله يقول التحقيق ان الكلب طاهر العين نجس الصفة
انتهى وسمعت سيدي علي الخواص ايضا يقول لا اعتراض على من قال آنذ وجوب
الغسل من الكلب او استحبابه علته لا تعقل لخفائها على غالب الناس لانه اطلع
عليها فيما علمنا الا بعض اهل الكشف فقط وقد الزم بعضهم من قال ان الغسل
من الكلب تعبدي لا يعقل بازالة ذلك ويرى ان الشارع خاطب الامة بما لا يفهمون
له معنى وذلك يكاد ان يعد من صنعة العبث الذي ينزه عنه منصب الشارع وقد
امره الله ان يبين للناس ما انزل اليهم في امر وابده وذلك لا يكون الا بان يبلغ
اليهم اللفظ والمعنى تبليغا شافيا بحيث يحمل لهم امره فلا يلتبس عليهم منه شيء قال
وان لم تفعل فما بلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطلقا انتهى قلت
وقد يرد هذا الالزام بان مثل ذلك قد يكون امتحانا لا بيان بعض الناس هل
يبادرون الى امتثال الامر بمعقل ذلك الشيء ولو لم يعقلوا علته ام يتخلفون
عن المبادرة حتى يعلم حكمة ذلك وقد قال اهل الكشف ان العمل اذا لم يعلل بشيء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)